طهران تنفي إنتاج المزيد من اليورانيوم ومنع تفتيش منشأتها النووية

إيران: أمريكا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا «نقضت تعهداتها»

طهران – «وكالات»: قال سفير ومندوب ايران الدائم لدى المنظمات الدولية في نيويورك مجيد تخت روانغي، إن «الحقيقة التي لا يمكن نكرانها بشان الاتفاق النووي، هي أن إيران التزمت بالشروط المحددة لكن أمريكا والدول الاوروبية الثلاث (بريطانيا والمانيا وفرنسا) نقضت تعهداتها المنصوصة في هذا الاتفاق».

جاء ذلك خلال كلمة السفير الايراني باجتماع الجمعية العامة للامم المتحدة الـ46، الأربعاء، والذي تم فيه المصادقة بالاجتماع على التقرير السنوي لاجتماع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

من جهة أخرى نفت إيران اليوم الأربعاء، الإخلال بالتزاماتها النووية، وإنتاجها مزيد من اليورانيوم ومنع التفتيش الدولي كما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكد المندوب الإيراني لدى الوكالة الدولية محمد رضا غائبي في تصريحات نقلتها وسائل إعلام رسمية، أن «الوكالة الدولية للطاقة الذرية واصلت أنشطتها للتحقق والمراقبة وفقاً لما هو متفق عليه».

وأضاف «على الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفادي الإدلاء بتصريحات لدوافع سياسية».

وأعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأربعاء، أن إيران أنتجت 17.7 كيلوغراما من اليورانيوم المخصب بـ60 في المئة بمعدل قريب من 90 في المئة الضروري لتطوير سلاح نووي.

ويعد هذا المعدل أعلى بكثير عن المعدل الأقصى، 3.67 في المئة، المتفق عليه في الاتفاق النووي في 2015 بين إيران ومجموعة 1+5 التي تضم الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا.

منشأة نووية الإيرانية

من جهة أخرى أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقارير مفصلة عن خلافاتها مع إيران، عن سوء معاملة مفتشيها، ومنع المفتشين من إعادة تركيب كاميرات تعتبرها الوكالة «ضرورية» لإحياء الاتفاق النووي.

ومن المقرر استئناف المفاوضات غير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة في ٢٩ نوفمبر، بعد اجتماع ربع سنوي لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يضم ٣٥ دولة.

ويقول دبلوماسيون إنه «ليس من المرجح اتخاذ إجراء ضد إيران خلال الاجتماع خشية إلحاق الضرر بالمفاوضات غير المباشرة».

ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قالت في تقريرين سريين اطلعت عليهما رويترز، إن إيران لم تمنح مفتشيها الموافقة التي تعهدت بها منذ شهرين لإعادة تركيب كاميرات مراقبة في موقع لمكونات أجهزة الطرد المركزي، تعرض لتخريب واضح في يونيو اتهمت إيران إسرائيل بالمسؤولة عنه.

وقال أحد التقريرين: «هذا الأمر يؤثر بشكل خطير على قدرة الوكالة على استعادة استمرارية معرفة ما يجري في ورشة العمل والتي يسلم على نطاق واسع بأنها ضرورية فيما يتعلق بالعودة إلى الاتفاق النووي».

ويصنع الموقع الإيراني في مجمع تيسا في كرج مكونات أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم في تخصيب اليورانيوم. وتسبب الهجوم عليه في تدمير واحدة من الكاميرات الأربع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأزالت إيران جميع الكاميرات كما فقدت اللقطات التي صورتها الكاميرا المدمرة.

والموقع هو أحد المواقع التي وافقت إيران في ١٢ سبتمبر على دخول مفتشي الوكالة إليها للتعامل مع أجهزة المراقبة وتغيير بطاقات الذاكرة بسبب امتلائها باللقطات والبيانات الأخرى.

وقال التقرير الثاني إن «مفتشي الوكالة لا يزالون يتعرضون لتفتيش جسدي مكثف للغاية من مسؤولي الأمن الإيرانيين».

الاتحاد الأوروبي قلق من العنف بين أذربيجان وأرمينيا

اشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان

«وكالات»: قال المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية بيتر ستانو، في بيان مكتوب، الأربعاء، إن «الاتحاد الأوروبي يشعر بقلق عميق إزاء أعمال العنف الأخيرة على طول الحدود بين أرمينيا وأذربيجان، التي أدت إلى خسائر في الأرواح للأسف».

وأضاف ستانو أن رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، تحدث مع الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف ورئيس الوزراء الأرميني نيكول باشينيان، ودعاهما إلى وقف التصعيد والالتزام بوقف إطلاق النار.

وكانت وزارة الدفاع الأرمينية أعلنت، الأربعاء، استمرار وقف إطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان، وذلك بعد مقتل ما لا يقل عن 8 جنود، الثلاثاء، في أسوأ تصعيد بين القوات منذ الحرب التي استمرت 44 يوماً العام الماضي.

ونقلت وكالة بلومبرغ للأنباء عن أذربيجان القول إن الوضع على طول الحدود» استقر» خلال الليل.

وقالت وزارة الدفاع في أذربيجان إن «الاشتباك بالقرب من الحدود أودى بحياة 7 من جنودها وإصابة 10».

وأعلنت أرمينيا مقتل جندي وأسر 13 آخرين وفقدان 24.

وتبادلت الدولتان الاتهامات بشأن المسؤول عن اندلاع الاشتباكات، التي كانت قد انتهت بإقرار هدنة بوساطة من وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو.

ويشار إلى أن التوترات قائمة بين أذربيجان وأرمينيا عقب أن أودى القتال العام الماضي بحياة أكثر من 6000 جندي من الجانبين.

وتراقب قوات حفظ السلام الروسية وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا في المنطقة.

وانتهى القتال الذي نشب مؤخراً بعد وساطة روسية.

مستشار ترامب ينفي اتهامات حول الهجوم على الكابيتول

مستشار الرئيس الأمريكي السابق ستيف بانون

«وكالات»: كشفت وثائق قضائية أن ستيف بانون الحليف المقرب للرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، نفى الأربعاء تهمة «عرقلة صلاحيات الكونغرس في التحقيق» في هجوم السادس من يناير على الكابيتول مقر البرلمان.

وتتم محاكمة المستشار السابق البالغ من العمر ٦٧ عاما لرفضه الإدلاء بشهادته وتقديم وثائق إلى لجنة خاصة في مجلس النواب تحقق في دور الرئيس الجمهوري السابق في هجوم أنصاره على الكونغرس.

وقد يحكم على بانون بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثين يوماً وسنة واحدة لكل تهمة.

وكان بانون حضر إلى مقر الشرطة في واشنطن الاثنين ويفترض أن يمثل أمام قاض فدرالي الخميس.

وقال لوسائل إعلام الإثنين «ننتقل إلى الهجوم وبعدما سئمنا من الدفاع»، متهما الرئيس الديموقراطي جو بايدن بأنه أصدر الأمر بشكل مباشر بملاحقته قضائيا.

ورفض ستيف بانون الذي استدعته اللجنة ذات الأغلبية الديموقراطية، الإدلاء بشهادته، مشيرا إلى حق الرؤساء في عدم الكشف عن محتوى بعض الوثائق والمناقشات.

جونسون يقر بالخطأ بعد تنديد في البرلمان بفضيحة ترويج

لندن – «وكالات»: أقر رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الأربعاء بالـ «خطأ»، في مواجهة عاصفة تنديد في البرلمان حول فضيحة تطاله منذ أسبوعين بسبب أنشطة ترويج، لكنه أخذ على المعارضة «هجماتها المتواصلة» بسبب الفساد.

وفي وقت تشير فيهاستطلاعات الرأي إلى تراجع شعبيته، أعرب جونسون عن أسفه أمام رؤساء اللجان البرلمانية الرئيسية الذين وجهوا إليه الكثير من الأسئلة منذ محاولته الفاشلة للتدخل لتفادي عقوبات على نائب محافظ متهم في قضية ترويج.

وقال جونسون في جلسة المساءلة الحساسة التي تعقد ثلاث مرات في السنة «لم تكن الغاية تبرئة أي شخص» ولكن لمعرفة «إذا كانت هناك طريقة لتحسين النظام، بطريقة تتجاوز الأحزاب».

وبدأت المواجهة مع المعارضة ظهرا في جلسة مساءلة أسبوعية أمام النواب، وتدخل فيها رئيس مجلس العموم بحدة طالباً من جونسون الانضباط.

وأمام اتهامات المعارضة له بالجبن، أقر جونسون بارتكابه «خطأ» إذ اراد أن «يخلط بين حالة فردية» وإرادة الحكومة في تعديل القواعد التأديبية للنواب.

ولكنه أكد أن المملكة المتحدة «من الديموقراطيات الأكثر نزاهة في العالم».

وقال، إن «هذه الهجمات المتواصلة حول الفساد والمحسوبية في المملكة المتحدة لا تخدم إطلاقاً المليارات حول العالم الذين يعانون فعلياً من حكومات فاسدة».

ولكن زعيم حزب العمال كير ستارمر رد قائلا: «حين يسيء أحد التصرّف في حزبي، أستبعده. حين يسيء أحد التصرف في حزبه، يحاول إنقاذه من الورطة»، مطالبا بالاعتذار.

والثلاثاء، اقترح بوريس جونسون تعديل مدونة السلوك البرلمانية لمنع النواب من تقاضي أجور عن عملهم مستشارين سياسيين أو في الترويج، وفق صيغة مبهمة أثارت شكوكاً في فاعلية هذا الإجراء.

وطرح التحقق من أن أي أنشطة موازية يزاولها أي نائب لا تعيق مهامه البرلمانية.

وطرحت هذه الاقتراحات بعد كشف قضايا ترويج أو وظائف ثانوية عالية الدخل يزاولها نواب محافظون رغم ولايتهم البرلمانية.

وأملا في سحب البساط من تحت أقدام المعارضة، نشر رئيس الوزراء اقتراحه على تويتر بينما كان كير ستارمر يتحدث عن الأمر، متحدياً جونسون أن يأمر بأ «تحقيق مستقل» إذا كان يريد فعلاً «اجتثاث الفساد».

وظهرت القضية بعد تحقيق برلماني خلص إلى أن النائب المحافظ أوين باترسون ضغط مراراً وتكراراً على أعضاء في الحكومة للدفاع عن شركتين كان يعمل لديهما مستشاراً مدفوع الأجر.

واعتبرت اللجنة أن ذلك انتهاك «صارخ» للقواعد المنظمة لمجموعات الضغط وأوصت بتعليق مهامه 30 يوماً.

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

وعندما تخلت الحكومة عن تغيير القواعد لتجنيبه العواقب، استقال باترسون من منصبه النيابي.

وقال بوريس جونسون، إن «الأخير خالف القواعد دون شك، مؤكداً أنه لم يحاول التقليل من شأن ذلك».

وقال لرؤساء اللجان: «من غير العادي أن يتصرف الزملاء بهذه الطريقة».

ويواجه جونسون نفسه أسئلة عن إجازة فاخرة أمضاها في الخارج، وأشغال تجديد مكلفة لشقته الرسمية، وروابط خطيرة لحكومته مع أوساط الأعمال، خاصة منح عقود لشركات خاصة في ظل أزمة الوباء.

ومن جهتها، دققت وسائل الإعلام في النواب فكشفت معلومات كثيرة عن أنشطة يزاولونها بموازاة عملهم البرلماني، وغالبا ما يتقاضون عنها مبالغ طائلة.

وفي هذا السياق، وجد المدعي العام السابق المكلف بتقديم المشورة القانونية للحكومة جيفري كوكس نفسه وسط فضيحة، بسبب أنشطته الاستشارية المربحة في جزر فيرجين البريطانية، التي تعتبر ملاذاً ضريبياً.

وقبل التصويت على الأمر اليوم، أبدى نواب معارضتهم للحظر التام للأنشطة والوظائف الثانوية، وهو ما يعارضه جونسون أيضاً، باعتبار أن البرلمان أيضاً يستفيد من هذه الأنشطة الخارجية.

مقتل 25 مدنيا في هجوم إرهابي غرب النيجر

ميليشيات مسلحة غرب النيجر

«وكالات»: أعلنت وزارة الداخلية النيجرية، أنّ 25 مدنياً قتلوا الثلاثاء في غرب البلاد قرب الحدود مع مالي في هجوم شنّه مسلّحون يُعتقد أنّهم جهاديون.

وقالت الوزارة في بيان إنّ «معسكر بكورات... بمديرية تيليا تعرّض لهجوم شنّه مسلّحون مجهولون».

وأضاف البيان أنّ الحصيلة المؤقّتة للهجوم هي «مقتل 25 شخصاً وإصابة آخر وحرق مركبتين».

وفي بيانها أشارت الوزارة إلى هجوم ثان استهدف بلدة أخرى في غرب البلاد.

مقتل 9 مسلحين في كشمير الهندية

«وكالات»: قالت الشرطة في كشمير، إن قوات هندية قتلت 7 يشتبه أنهم من المسلحين في كشمير هذا الأسبوع في هجوم أعقب عمليات قتل نفذها مسلحون في الآونة الأخيرة.

وقالت قوات الأمن، إنها قتلت أيضاً اثنين آخرين يشتبه في أنهما ساعدا المسلحين، لكن ذويهم قالوا إن القتيلين بريئان ونظموا احتجاجا على ضوء الشموع في مدينة سريناغار عاصمة كشمير الهندية.

وقال رئيس شرطة كشمير فيخاي كومار، إن 5 مسلحين قتلوا الأربعاء في معركتين بالأسلحة النارية في جنوب سريناغار، مضيفا أنه يُعتقد أن الخمسة من جماعة جبهة المقاومة التي أعلنت مسؤوليتها عن قتل مهاجرين أخيراً في الإقليم المتنازع عليه.

وأضاف أن مسلحين اثنين قُتلا في تبادل لإطلاق النار في سريناغار برفقة رجلين يُعتقد أنهما ساعدا المسلحين.

ونفت عائلتا الرجلين أي صلة لهما بالمسلحين وقالتا إن السلطات لم تسلمهما الجثتين للدفن.

وقالت الشرطة إنها دفنت الأربعة في شمال سريناغار.